المقتطف اليومي للصحف الصهيونية

الاثنين 4/تشرين الأول/2021 **العدد10082**

عناوين الصحف العبرية

هآرتس:

- الشباك والجيش سيشاركان في معالجة السلاح غير القانوني في المجتمع العربي.
- مجتمع متفكك.
- في المجتمع العربي يفترضون على اي حال أن الشباك موجود دوما ويفتح العين.
- كابينت الكورونا رفض القرار باستثناء اماكن مفتوحة من مخطط الشارة الخضراء.
- الولايات المتحدة بلغت بان القنصلية في القدس ستفتح بعد اقرار الميزانية في اسرائيل.
- اعضاء في لجنة انتخاب القضاة يعارضون تعيين كبوب للعليا: "التقى مؤيدي ارهاب".
- عبدالله اشترى بيوتا بعشرات ملايين الدولارات حازها في ملاجيء الضريبة.

يديعوت احرونوت:

- يستدعون الشباك – حل الحكومة بفقدان السيطرة في المجتمع العربي.
- الاشتباه: طبيب كبير مس جنسيا بمريضة.
- الشارة الخضراء الجديدة دخلت أمس حيز التنفيذ.
- أقل من ربع مليون اسرائيلي تطعموا ضد الانفلونزا.
- التحديات المركزية للائتلاف في الشتاء.

- اسرار ملاجيء الضريبة.

معاريف/الاسبوع:

- الفوضى الخضراء.
- صندوق مفاسد الملك عبدالله.
- الوزراء يحسمون: فرض الشارة الخضراء في مدخل الاعمال التجارية ابتداء من يوم الخميس.
- المليارات الخفية للزعماء والمشهورين.
- اليوم في الكنيست: الدورة الشتوية تبدأ بمشاريع حجب ثقة.
- تمديد اعتقال ثلاثة مشبوهين في الاعتداء على افراد الشرطة في كفر قاسم.
- انتقاد للقاء الوزير هوروفيتس مع ابو مازن: هل هو هذا اكثر الحاحا من الكورونا؟".

اسرائيل اليوم:

- الجيش والشباك سيكافحان العنف في الوسط العربي.
- ملجأ الضريبة لملك الاردن، الاسهم موضع الخلاف لبركات.
- السلاح السري: الشباك والجيش الاسرائيلي.
- شارة مشروطة.
- الكنيست تعود: اتصالات لاجازة قانون الهجرة.

الخبر الرئيس – العنف في المجتمع العربي – اسرائيل اليوم – من يرون دورون وآخرين:

الجيش والشباك سيكافحان العنف في الوسط العربي../ السلاح السري: الشباك والجيش الاسرائيلي

الطاقم الوزاري لمكافحة الجريمة والعنف في المجتمع العربي قرر أمس ان يشارك الجيش والمخابرات "الشباك" في المعالجة المركزة لمسألة الوسائل القتالية غير القانونية. واتفق الوزراء ايضا على ان تعمل وزارة العدل على سلسلة قوانين "تمنح وسائل اضافية لمحافل انفاذ القانون المختلفة، بما في ذلك قانون عقاب الحد الادنى للحيازة والاتجار بالسلاح.

وكان نائب وزير الامن الداخلي يوآف سغلوفيتش الذي عين مديرا للمسألة عرض الخطة للقضاء على الجريمة في المجتمع العربي، وذلك على خلفية تزايد الاحداث الجنائية في الوسط العربي.

وفي اطار الخطة التي لاقت تأييدا من رئيس الوزراء نفتالي بينيت سيجري على الفور تعاون بين كل الجهات المختصة، بما فيها الشرطة، الشباك، هيئة الامن القومي، المستشار القانوني للحكومة، النائب العام للدولة، سلطة الضرائب وسلطة تبييض الاموال.

في بداية جلسة الطاقم الوزاري، تناول بينيت حدث العنف الذي في اثنائه تعرض ثلاثة من افراد الشرطة للاعتداء في اثناء انفاذ القانون في كفر قاسم فقال ان "الجمهور العربي ملزم بان يفهم بان قوات الامن ليس العدو، هي الحل".

واضاف بينيت في الجلسة يقول ان "وضع العنف في المجتمع العربي وصل الى الخط الاحمر، لقد دحرت المشكلة واهملت على مدى السنين الى أن وصلت الى حجوم وحشية. اتوقع من الجمهور العربي – المنتخبون، الوجهاء، الاعلاميون من المجتمع العربي وغيرهم ان يقفوا من خلف افراد الشرطة وقوات الامن. وبالفعل على الجمهور العربي كله أن يقف خلف الدولة – لا ان يتهم الدولة بل أن يسير معها يدا بيد".

واضاف بينيت بانه "على مدى السنين تطورت هنا دولة داخل دولة. اعتقد اننا جميعنا الان واعون لذلك. ومعالجة هذه الحجوم الكبرى لن تستغرق يوما او اثنين. ولكننا لها. نحن نعمل وسنواصل العمل".

غير أن ليس الجميع متفقون على هذه الخطة، إذ يعتقد بعض من ضباط الشرطة المتقاعدين بانه يمكن حل المشكلة من خلال تجنيد الاف من افراد الشرطة الجدد لصفوف الشرطة ليقفوا في كل زاوية شارع ويظهروا التواجد. فقد قال لـ "اسرائيل اليوم" العقيد شرطة المتقاعد المحامي اسحق

غيتناف: "انا كضابط شرطة متقاعد خائب الامل جدا من ان الشرطة لم تدخل فورا الى كفر قاسم بعد الحدث لتنفذ كل الاعتقالات".

أما لواء شرطة المتقاعد اهرون اكسول فيدعي بان حالة اطلاق النار على منزل اللواء جمال حكروش اكثر خطورة بكثير من الحدث في كفر قاسم. وعلى حد قوله فان "الجميع يفوت الامر الاساس – في المجتمع العربي هو متجذر وهو جزء من الثقافة. ليست هذه هي المرة الاولى التي يكتشف فيها بانهم عنيفون. وبرأيي فان اطلاق النار على بيت حكروش اسوأ بكثير".

هذا وقد بات الفيلم الذي صور عن الحدث في كفر قاسم حديث اليوم بل انه وصل الى الاردن.

والى ذلك مددت محكمة الصلح في بيتح تكفا امس بخمسة ايام اعتقال المشبوهين الثلاثة في الحدث.

هآرتس – افتتاحية – 2021/10/4

عالجوا الارهابيين اليهود

بقلم: أسرة التحرير

لا يوجد شيء اكثر نفيا في اسرائيل من الجريمة القومية لليهود. فما بالك الارهاب اليهودي. ففي الوعي الاسرائيلي المخربون هم دوما عرب، التطرف الديني هو دوما اسلامي، والعنصريون والعنيفون هم دوما الاخرون. اما الاسرائيليون واليهود فهم دوما الضحية – ضحايا الارهاب، ضحايا الكراهية، ضحايا اللاسامية. عندما يكون الواقع يتعارض مع الاراء المسبقة للاسرائيليين أنفسهم، فان الرد الجماهيري متشابه: هذا استثناء لا يشهد على القاعدة. عندما يهاجم اليهود الفلسطينيين، يقتلون، يحرقون، يطلقون النار، يلاحقون، يسلبون وينهبون، يفسدون، يسرقون، ينكلون، يرشقون الحجارة – هذا دوما حدث فردي، لا يتراكم ليصبح احصاء، او لا سمح الله ظاهرة. "اعشاب ضارة".

وحتى عندما يدخل طفل فلسطيني ابن ثلاثة الى مستشفى سوروكا، مرضوض في رأسه، بعد رشق عشرات المستوطنين الملثمين الحجارة نحوه ونحو عائلته وابناء قريته، بينما يهدمون ويفسدون كل ما يجدونه في طريقهم، في حدث لا يمكن وصفه الا كاعتداء جماعي؛ حتى في هذه اللحظة لا يلتصق العنف بصورة الاسرائيليين في نظر أنفسهم. الحالة فظيعة، سيتفق الجميع تقريبا، ولكنها لا تمثل. البربرية، الارهاب، العنف والقومية المتطرفة الاجرامية هي دوما للفلسطيني.

على هذه الخلفية، فان النشر عن ميل الارتفاع في حجم الجريمة القومية المتطرفة لليهود ضد الفلسطينيين في السنتين الاخيرتين في الضفة الغربية تستوجب فحصا متجددا لصورة الاسرائيلي الذاتية. في نقاش امني مغلق حذرت مؤخرا أجهزة الامن كبار رجالات الجهاز وممثلي القيادة السياسية من الارتفاع في الجريمة القومية اليهودية. 363 جريمة كهذه وثقت في الضفة في 2019. في السنة الماضية ارتفع العدد الى 507. في النصف الاول من العام 2021 وثق حتى الان 416 – اكثر من الجرائم القومية في 2019 كله.

ان الارتفاع في حالات العنف يعود مصدره الى احساس لدى خارقي القانون في الضفة في أن احدا في الساحة السياسية لا يريد أن يصطدم بهم بان هذا كفيل بان يكلفه ثمنا سياسيا. غير أن

اسرائيل بصفتها احتلالا ملزمة بان تحمي الفلسطينيين من المستوطنين لا ان تحمل المستوطنين فيما يلحقون الاذى بالفلسطينيين.

ان المرحلة الاولى في معالجة الجريمة القومية اليهودية هي الاعتراف بها. مثلما يوجد سارقون وقتلة يهود يوجد ايضا قوميون متطرفون يهود، تملأهم الكراهية، مستعدون لان يتجاهلوا القانون، يوجد متطرفون يهود متدينون خطيرون، معتدون يهود، وكذا مخربون يهود. كيف نعالجهم – لا حاجة بالتأكيد لتعليم السلطات في اسرائيل.

يديعوت– مقال افتتاحي – 2021/10/4

دورة ليبرمان

بقلم: ناحوم برنياع

(المضمون: بينيت سيحاول بلورة رؤيا سياسية تجتذب الناخبين من الوسط – اليمين دون أن تنهار الحكومة التي يقف على رأسها. والحل هو توسيع الاستيطان في هضبة الجولان – المصدر).

عندما يفتتح ميكي ليفي اليوم الدورة الشتوية للكنيست، لن يحبس الاسرائيليون انفاسهم وخير أن هكذا. فمن كل الوعود التي اغدقها ائتلاف بينيت لبيد علينا، فان الوعد الاكثر سحرا كان انه سيكون الحال باعثا على السأم. فهو لم يفِ بالوعد مئة في المئة، ولكنه يستحق الثناء على المحاولة. يدخل الى الدورة الثانية من وجوده القصير وهو اكثر رشدا، اكثر ثقة بالنفس قليلا، وبخدوش اكثر قليلا ايضا. في معركة الملاكمة التي ستجرى في الاشهر القريبة في الكنيست يوجد لكل تطرف تطلع خاص به. نتنياهو يسعى الى الضربة القاضية؛ اما الائتلاف فيسعى الى الفوز بالنقاط، كل جولة ودورها. وفي هذه الاثناء فان يد الائتلاف هي العليا.

الوزير المتميز في الحكومة، صحيح حتى الان، هو افيغدور ليبرمان. لست انا من يقول هذا – يقول هذا عن زملاؤه في الاحزاب الاخرى. فالخطوة الذكية الاولى اتخذها في شهر أيار، فور بدء لبيد الاتصالات بتشكيل الحكومة. بينيت تورط بوعود متضاربة؛ ساعر تردد. اما ليبرمان فجاء الى كفار همكابيا جاهزا: سيوقع. ولديه فقط شرط واحد: سيطرته الكاملة على سلسلة القرارات المتعلقة بالمالية، من الوزير وحتى لجنة المالية. وكان هذا عرضا ما كان يمكن للبيد ان يرفضه.

عين ليبرمان حمد عمار عضو كتلته وزيرا في وزارة المالية؛ وفي رئاسة لجنة المالية عين اليكس كوشنير عضو كتلته. كلاهما يأتمران لامرته. بين وزير المالية وقرارات اللجنة لا يفصل سياسي يجني ارباحا لناخبيه – لا جفني ولا ليتسمان. من جهة لا يوجد بدل وساطة؛ من جهة اخرى لا توجد توازنات وكوابح. وما يقوله ليبرمان هو الذي يقرر.

في المرحلة التالية التقى ليبرمان مع كل واحد من اعضاء الائتلاف سعى لان يحدث تغييرا في الميزانية وفي قانون التسويات. ليبرمان معروف في قيد انصاته: بشكل عام يفقد الاهتمام بعد خمس دقائق من الحديث. وعلى الرغم من ذلك، فقد عرف كيف ينصت. ما لم يتمكن من فعله هذه السنة وعد بان يفعله في السنوات القادمة. ووقف موظفو المالية من خلفه.

يفترض بالكنيست ان تقر الميزانية وقانون التسويات حتى 14 تشرين الثاني. رئيسة الائتلاف، عيديد سيلمان من يمينا مقتنعة بان الميزانية ستقر. والسؤال الكبير هو ما الذي سيبقى

من الاصلاحات في قانون التسويات بعد ان تقضم جماعات الضغط والنواب منها. قانون التسويات، مثل السمكة في "العجوز والبحر" للكاتب هيميغوي، هي فريسة تجتذب اليها الكثير من اسماء القرش. بعد اقرار الميزانية، اذا اقرت – سيحاول بينيت ان يبلور رؤيا سياسية تجذب الناخبين في الوسط – اليمين دون ان تنهار الحكومة التي يقف على رأسها. والحل المتوفر هو توسيع الاستيطان في هضبة الجولان. حكومته منقسمة بكل ما يتعلق بالضفة الغربية: اما الجولان ففي مكانة مختلفة: يوجد حوله شبه اجماع. في ادارة بايدن ايضا التي يقلقها كل تغيير في الوضع الراهن في الضفة، لن تسارع للاحتجاج اذا ما وجهت حكومة اسرائيل طاقة الاستيطان لديها شمالا. ظاهرا، يمكن ان تبنى حول هذه الفكرة بداية قاعدة.

الليكود يقاطع عمل لجان الكنيست: الجدال هو حول الاغلبية المضمونة للائتلاف في اللجان. رئيس كتلة الليكود يريف لفين يصر على اغلبية واحد؛ سيلمان توافق على التصرف بهذا الشكل في معظم اللجان ولكنها تصر على اغلبية اثنين في اللجنتين الحرجتين للائتلاف – المالية ولجنة الكنيست. هكذا تصرفوا في الماضي.

لفين، بتعليمات من نتنياهو يسعى لان يخدع الكنيست. كل خطوة مشروعة – بما في ذلك التصويت ضد قوانين يؤيدها الليكود، بما في ذلك التوجه الى محكمة العدل العليا بخلاف ما يروج له لفين على مدى السنين، بما في ذلك خطابات التأخير الحماسية من دودي امسلم وآخرين، بما في ذلك الانباء الملفقة والشتائم في الشبكة، بما في ذلك التهديدات الجسدية التي تعرض الليكود وزعيمه كعصبة زعران. الهدف شرعي – الاثبات ان ائتلاف بينيت غير قادر على ان يؤدي مهامه ومحاولة اسقاطه من الداخل. في هذه الاثناء النتيجة معاكسة: نتنياهو والبيبيون هم العنصر الرئيس الذي يربط اعضاء الائتلاف معا. فليبقى فقط، يقول واحد من النواب الكبار.

ليس الليكود هو الذي يهدد حكومة بينيت بل الروتين. السياسة هي مخلوق جائع يتطلب تغذية دائمة. كل حزب يحتاج الى انجازات، في الاحزاب التي توجد فيها انتخابات داخلية هناك حاجة لتحقيق انجازات لكل نائب على حده. في التيك توك يطلبون انجازات كل ساعة، ومطلوب بمرافقة صور مثنية. يمكن ان يوجد ائتلاف بدون زعيم، ولكن لا يمكن ان يوجد بدون جليس.

اسرائيل اليوم – مقال – 2021/10/4

لا تدخلوا الشباك

بقلم: بوعز سنجيرو

بروفيسور مؤسس موقع "مراقبة جهاز القضاء الجنائي"

رئيس معهد أمان القضاء الجنائي ومحاضر في كلية الجليل الغربي سبير

(المضمون: توجد أهمية مبدئية وعملية هائلة للفصل بين الشباك وبين الشرطة، وطمس الحدود يخلق تشويهات قاسية. محظور استخدام الشباك في التصدي للجريمة – المصدر).

قررت الحكومة أمس اشراك جهاز الامن العام الشباك في مكافحة العنف والجريمة في المجتمع العربي. وحسب ما نشر، فقد أيدت الخطوة المستويات الاعلى، بما في ذلك رئيس الوزراء، وزير الامن الداخلي والمفتش العام للشرطة. وحسب "الكبار"، فان القدرات الاستخبارية لجهاز المخابرات "الشباك" ستقلص حيازة السلاح في المجتمع العربي.

الفكرة سيئة جدا، لعدة اسباب. اولا، مثل اشراك الشباك في انفاذ قيود الكورونا، نحن نقف امام منحدر سلس في نهايته اضرار شديدة بحقوق المواطنين وبالنظام الديمقراطي. ثانيا، يستخدم الشباك وسائل متطرفة تمس بحقوق الفرد والتي اقرت بشكل لا مفر منه، بصفته جهاز امني يحبط عمليات الارهاب. وهذه ليست ملائمة للتحقيق في الجريمة. فمثلا، يخول قانون الشباك الجهاز بان يجمع بشكل جارف معطيات اتصالات عن كل المواطنين والبحث في المخزون دون حاجة الى امر قضائي. ولا بد اننا لا نريد ان نعيش في مثل هذا الواقع، كما يوصف في كتاب جورج هورويل في "1984". ثالثا، يعمل الشباك بشكل سري، بينما الديمقراطية تفترض الشفافية وترفض الشرطة السرية.

رابعا، يقضي قانون جهاز الامن العام للعام 2002 "غاية الجهاز ووظائفه": "الجهاز مسؤول عن الحفاظ على امن الدولة، انظمة النظام الديمقراطي ومؤسساته من تهديدات الارهاب، التخريب، التآمر، التجسس وكشف اسرار الدولة، كما يعمل الجهاز على الحفاظ على مصالح رسمية حيوية اخرى للامن القومي للدولة، وكل ذلك كما تقرره الحكومة وتبعا للقانون". الحكومة هي الاخرى تخضع للقانون، بما في ذلك القيد بهدف الحفاظ على الامن القومي للدولة.

خامسا، من غير المعقول تعريف نشاط الشباك بحيث يتجه لاقلية معينة من مواطني اسرائيل. الامر شاذ من ناحية اخلاقية، من ناحية قانونية ودستورية ومن ناحية ديمقراطية. وفي وقت

قريب من مثل هذا النشاط، من المتوقع أن ينتشر لكل بيت في دولة اسرائيل. فدوما سيوجد نوع اخر من الجريمة سيرغبون في أن يعلنوا ضده الحرب.

سادسا، التصدي للجريمة، التي توجد في كل مجتمع في العالم وعلى مدى كل التاريخ، من غير المتوقع أن يعطي نتائج جيدة اذا ما حُصر باستخدام الشرطة. من الضروري ان تعالج ايضا المشاكل الاجتماعية التي تغذي الجريمة، وتخصيص مقدرات للتعليم، للرفاه، للتشغيل وغيرها. وبالنسبة لوظيفة الشرطة في الحفاظ على امن المواطنين العرب من العنف، هذه وظيفتها المركزية، والمفتش العام مطالب بان يحرص على أن تؤديها لا أن ينقل المسؤولية الى الشباك.

سابعا، الفصل بين التصدي للارهاب بوساطة الشباك وبين التصدي للجريمة بواسطة الشرطة هو فصل ضروري، ومحظور طمسه. مثلما يتميز الشباك في احباط العمليات المضادة، وما كنا نريد أن ننقل هذه الوظيفة الى الشرطة، هكذا ايضا لا نريد ان نودع لدى الشباك مسؤولية التحقيق في الجريمة، الامر الذي من المتوقع ان يصل الى كل بيت. الامر سيحطم حقوق المواطن المحفوظة اليوم بل سيصرف الشباك هن مهمته الهامة.

وأخيرا، عن السخافات التي في طمس الحدود يمكن أن نتعرف ايضا من امكانية ادانة ابرياء على اساس اعترافات عابثة ادلوا بها في الشرطة. فلتقليص الظاهرة يجب طلب "المساعدة": دليل هام آخر، مستقل ولم يأت من اقوال المتهم او من سلوكه. في حينه رفع النائب حنين مشروعا كهذا ايده 50 نائبا، ولكن لسوء الحظ 51 نائبا عارضوه، واساسا بسبب معارضة الشباك. من المهم ان نتذكر بان اهداف الاجهزة مختلفة: هدف الشباك هو احباط عمليات الارهاب، وعليه فهو لا يمكنه ان يكتفِ بالاعتراف. اما في الشرطة بالمقابل، ففي احيان قريبة ما أن ينتزع الاعتراف حتى يتوقف التحقيق. فبعد كل شيء، هدف الشرطة هو "فقط" حل لغز الجرائم، والقضاة يكتفون بالاعتراف مرفق به "امر ما آخر" خفيف كالريشةويدينون. وبسبب طمس الحدود تؤدي الاحتياجات الخاصة بالشاباك ان نكون "عالقين" مع احكام أدلة متخلفة جدا.

توجد أهمية مبدئية وعملية هائلة للفصل بين الشباك وبين الشرطة، وطمس الحدود يخلق تشويهات قاسية. محظور استخدام الشباك في التصدي للجريمة.

هآرتس – مقال – 2021/10/4

مجتمع في حالة تفكك

بقلم: عاموس هرئيل

(المضمون: حتى لو نجح الشباك في مهمته فان جلب مشبوهين الى المحاكمة في محكمة جنائية في اسرائيل يمكن أن يكشف طرق عمل الشباك. وفي المقابل، هناك خطر في حدوث مواجهة دائمة بين الشباك والمواطنين بسبب الشبهات غير المتعلقة بالارهاب – المصدر).

بتأخير بارز بدأت الحكومة أمس سلسلة خطوات حيوية لمكافحة الجريمة في المجتمع العربي. تم عقد جلسة اولى لطاقم وزاري خاص، وتم تبني خطة عمل بلورها نائب وزير الامن الداخلي يوآف سيغلوفيتش، وتمت المصادقة على سلسلة خطوات ستشمل للمرة الاولى اشراك الجيش والشباك في الجهود من اجل جمع السلاح غير القانوني.

بعد فترة طويلة اظهرت فيها حكومات نتنياهو وبعدها حكومة بينيت عجز كامل ازاء تفشي الجريمة فمن الجيد أنه تم القيام بعمل. يمكن الافتراض أن بث الصور في نهاية الاسبوع من قرية كفر قاسم، حيث انقض هناك اعضاء مليشيات حراسة خاصة على رجال شرطة وقاموا بضربهم بشكل مبرح، ساهم في الشعور بالالحاح لدى الوزراء بدرجة لا تقل عن مساهمة القائمة الطويلة من ضحايا القتل المتعمد.

من صيغة القرار التي نشرت ما زال من غير الواضح ماذا سيكون دور الجيش الاسرائيلي في هذا الامر. ويتبين ايضا بصورة مفاجئة أنه ليس وزير الدفاع أو ممثلي الجيش تمت دعوتهم للمشاركة في النقاش. تقديرات حذرة تتحدث عن عشرات الآلاف وحتى مئات الآلاف من قطع السلاح في القرى العربية. واذا ساعد الجيش في جمع معلومات عن تجارة السلاح بين الضفة الغربية وداخل الخط الاخضر وفي منع التهريب على خط التماس، فهذا يمكن أن تكون له مساهمة في هذه الجهود. مع ذلك، هذا يمكن أن يحدث طالما أن الجنود لن يتم وضعهم في احتكاك مباشر مع المواطنين العرب. لا يوجد للدولة أي مصلحة في العودة الى فترة الحكم العسكري.

القضية الاكثر ضبابية، حتى الاكثر حساسية، تتعلق بدمج الشباك في هذه الجهود. في هذه المسألة يجري نقاش منذ فترة طويلة. ولا شك أنه يوجد في أيدي الاجهزة وسائل تكنولوجية افضل ومحققين اكثر تجربة وأذونات أوسع للتحقيق من الموجودة لدى الشرطة. نسبة حل لغز الجرائم بالنسبة للشباك اعلى في القضايا التي هي مسؤولة عن التحقيق فيها. بينيت يوجد لديه تبرير مضاعف للقيام بهذه الخطوة. اولا، الوضع في القرى العربية غير محتمل

وبحق، واصبح ينزلق ليؤثر بشكل خطير على مدن مختلطة وبلدات يهودية. ثانيا، في اوساط الجمهور العربي، لا سيما في اوساط رؤساء البلديات والمجالس المحلية، يزداد الاحباط الى درجة تأييد واضح لاشراك الشباك في هذا النضال، وهو الامر الذي اعتبر محرم بشكل كامل الى ما قبل سنة أو سنتين.

الآن من الجدير الاشارة الى أنه مثلما في قضية تحديد مواقع الهواتف المحمولة، فانه في بداية مكافحة وباء الكورونا فان مجرد اشراك الشباك في التعقب وفي التحقيق مع مواطنين اسرائيليين، حيث لم يكن هناك أي اشتباه بارتكاب اعمال ارهابية، هو أمر اشكالي جدا. وليس بالصدفة أن رئيس الشباك التارك، نداف ارغمان، ادار حرب ضارية ضد محاولات زج جهازه في هذه المعركة. ر.، وريثه الذي سيتولى منصبه في الاسبوع القادم، بالتأكيد طلب منه طرح موقفه في هذا الامر في محادثاته مع بينيت عشية قرار تعيينه.

التحفظات التي تم طرحها في الشباك خلال هذه الفترة مفهومة، وهي غير مرتبطة فقط بالمسائل المتعلقة بحدود الديمقراطية. هذه ليست المهمات الاساسية للشباك، الذي اساس اهتمامه ينصب على احباط الارهاب والتجسس. الجهاز يمكن أن يفشل فيها، وحتى لو نجح فان جلب المشبوهين والمتهمين للمحاكمة في محكمة جنائية في اسرائيل (خلافا لمحكمة عسكرية في المناطق) يمكن أن يؤدي الى مناقشة مدى قبول الادلة، الامر الذي سيكشف اساليب عمل الجهاز.

اذا فرض التدخل حقا عليه فمن الارجح أن يطلب الشباك التركيز على استخدام الوسائل التكنولوجية وليس القيام بخطوات مثل الاعتقالات الادارية ومنع التقاء المشبوهين مع المحامين. هذا يتعلق بالسياق الاوسع، مثلما في مسألة الاحتكاك المحتمل بين المواطنين العرب والجنود، يكمن خطر في حدوث مواجهة ثابتة بين الشباك والمواطنين، عندما يدور الحديث عن شبهات بارتكاب مخالفات ليس لها علاقة مباشرة بالارهاب.

ليس حلا سحريا

هناك خطر في أن تعرض الحكومة الآن زج الشباك في المعركة كحل سحري، الذي يمكن أن تنتج عنه نتائج بارزة في وقت مبكر. ولكن اعمال القتل شبه اليومية في المجتمع العربي تعكس ازمة عميقة وأخطر بكثير من مسألة السلاح غير القانوني. ومحاولة عدد من السياسيين العرب دحرجة الكرة مرة اخرى الى جهاز الامن وعرض عائلات المتعاونين الفلسطينيين التي "يجري اعادة تأهيلها" كسبب اساسي للجريمة هي امور غير مقنعة.

الجمهور العربي يشهد تفكك اجتماعي متسارع وجذري، فيه كل مجالات تطبيق القانون، وليس فقط محاولات اقصاء الزعران المسلحين الذين يوجدون في الشوارع، تضررت

بشكل كبير. الدولة يتم الشعور بها، هذا ايضا بصورة ضئيلة. فقط في تطبيق القانون حول هدم البيوت وجباية الضرائب. الحملات التي تثير التعاطف لدى المراسلين والنشطاء العرب العامين لا تغير أي شيء لدى عائلات الجريمة المنظمة.

جذور هذه التوجهات يمكن أن نعثر عليها في احداث الشغب في تشرين الاول 2000. بعد الاحداث العنيفة الشرطة ببساطة انسحبت من القرى العربية وسمحت لعائلات الجريمة بالترسخ والنمو في الفراغ الذي نشأ. النشاط الذي بدأ في فترة ولاية شارون ضد منظمات الجريمة في اوساط الجمهور اليهودي لم تحظ في أي يوم بالمحاكاة تجاه منظمات مشابهة في الوسط العربي. بعض رؤساء هذه العائلات هربوا الى الخارج كي يحموا انفسهم من الاغتيال. هذا لم يزعجهم في السيطرة على الشوارع وفرض رعبهم على السياسيين ورؤساء السلطات المحلية ووضع مليارات الشواقل في جيوبهم، التي حولتها حكومة نتنياهو لمشاريع في القرى العربية. قائمة "راعم" لا تنجح في احداث أي تغيير في الوضع في الوقت الحالي. تقديرات كبار الشخصيات فيها لا تختلف كثيرا عن موقف الشرطة. ايضا بالنسبة لهم منظمات الجريمة العربية تحولت الى احد التهديدات الرئيسية على سلامة الدولة.

اسرائيل اليوم – مقال – 2021/10/4

توقفوا عن تجاهل الجانب القومي في موجة الجريمة

بقلم: غيرشون هكوهن

(المضمون: مثلما هو النزاع الاسرائيلي – الفلسطيني كان منذ بدايته دينيا وقوميا بشكل لا يمكن الفصل بينهما فان العنف العربي هو ارتباط ناعم بين الجنائي والقومي بشكل لا يكون قابلا للفصل – المصدر).

ثلاثة حواجز أساسية تعيق دولة اسرائيل في المعالجة الجذرية للعنف المتفشي في المجتمع العربي. الحاجز الاول في الوعي، الامر الذي يجد تعبيره في نفي المؤسسة لدوافع الظاهرة مما يؤدي الى اخفاق في التشخيص. الحاجز الثاني ينبع من جمود الجهاز القضائي. ففي اطار موقفه المهني، بروح استنتاجات القاضي أور – يجد صعوبة في أن يعترف بالظاهرة كوضع طوارىء، وضع يستوجب الخروج عن سكة القانون وعن المسلمات المقبولة المتعلقة بحقوق المواطن في الدولة الديمقراطية. الحاجز الثالث يكمن في انعدام القدرة: حجم القوات المحدود المتوفر اليوم لدى اذرع الامن، لا يسمح بتوفير الجواب اللازم في قيادة معركة شاملة بواسطة كتلة من القوة على مدى اشهر طويلة.

حاجز الوعي: قادة المؤسسة الامنية الاسرائيلية، الى جانب القيادة السياسية، يسعون للامتناع عن تشخيص الظاهرة كتآمر قومي. من الافضل لهم التقدير بان هذه ظاهرة جنائية. هكذا مثلا المفتش العام لشرطة اسرائيل، الذي وقف في مداولات الكنيست وعرض تقديره لاضطرابات شهر ايار بانها تنبع من أزمة انعدام المساواة للوسط العربي. وتنكره لعوامل التحريك القومية يسمح بالتملص من الواجب لاعطاء جواب على الظاهرة بمنطق وضع الطوارىء.

ان الخوف من أن تتحول المواجهة من جنائية الى قومية – أمنية يمنع القيادة من التشخيص الصحيح. هذا الخوف يؤدي دورا مثل الخوف من أن يتحول النزاع الاسرائيلي – الفلسطيني من قومي الى ديني. مثلما هو النزاع الاسرائيلي – الفلسطيني كان منذ بدايته دينيا وقوميا بشكل لا يمكن الفصل بينهما فان العنف العربي هو ارتباط ناعم بين الجنائي والقومي بشكل لا يكون قابلا للفصل.

ان من يسعون الى النفي من أن تكون الظاهرة تتحرك بدوافع قومية يعرضون حجم ضرر الظاهرة للمجتمع العربي نفسه. صحيح أن الاغلبية الساحقة من حالات القتل تقع في المجتمع العربي على خلفية نزاعات داخلية. الا انه بعد كل التفسيرات المتعلقة بالضائقة الخاصة للمجتمع العربي ومزايا ثقافته، فاننا ملزمون بان نسأل دولة اسرائيل، لماذا في الاردن، بل وحتى في غزة نجد أن واقع القتل في الشوارع هذا اقل مقارنة بالشارع العربي في اسرائيل؟ وقد اعطى

الحكماء جوابا على هذا السؤال في الاصول الدينية: يصلون لسلامة المملكة التي لولا الخوف منها لاكل الواحد غيره حيا. ان تفشي العنف والقتل في المجتمع العربي في اسرائيل هو نتيجة مباشرة لفقدان قدرة الحكم لدولة اسرائيل. في الوعي العلني والخفي يخدم احساس الفوضى والخوف في الشارع العربي في اسرائيل القضم الذي تسعى لان تحققه جماعات تآمرية في سيادة دولة اسرائيل. في هذا الجانب يعد هذا تهديدا وجوديا على دولة اسرائيل.

حاجز جهاز القضاء: جهاز القضاء يجد صعوبة في أن يعترف بعمق معنى وضع الطوارىء القومي الذي تنطوي عليه الظاهرة، ولهذا يتحفظ من اعطاء ضوء اخضر لسلطات الدولة لتحقيق قوتها بشكل قاطع، والا ستفقد الدولة ما تبقى من سيادتها. هذه حقيقة بسيطة كانت واضحة لرجال العالم العتيق ودحرت مع بشرى حقوق الانسان التي هي ايضا ملزمة باختبار التوازن العقلي. من هنا تأتي الحساسية من استخدام وحدات عسكرية في شوارع المدن والقرى. وبالتأكيد يجدر السؤال لماذا لم يحتج احد من كل المتحفظين من استخدام وحدات الجيش عندما استخدموها مع 30 الف جندي وشرطي ضد المواطنين المخلصين في غوش قطيف. لا جدوى في انه في كل دولة ديمقراطية سليمة لا يوجد كفاح سيادي شرعي اكثر من ذاك الذي ينطوي عليه القضاء على انتشار السلاح غير القانوني في ايدي مواطني الدولة.

الحاجزان الاولان يحدثان الحاجز الثالث – هذا هو النقص الاساس في حجم القوات المتوفر كل يوم تحت تصرف عموم اجهزة الامن. مع ازالة هذه الحواجز سيفهم كل المسؤولين عن معالجة الوضع ان هذا وضع طوارىء يستوجب تجنيد واسع وقيادة معركة حاسمة لاشهر طويلة.

يديعوت– مقال – 2021/10/4

هل يوجد شريك؟

بقلم: عيناف شيف

(المضمون: على اليسار ان يراجع نفسه في مساعيه للاتصال بابو مازن وان يسأل نفسه مدى جدوى مثل هذه اللقاءات – المصدر).

بيان عن زيارة ممثلي حزب ميرتس (وزير الصحة، وزير التعاون الاقليمي ورئيسة الكتلة) لرئيس السلطة الفلسطينية لاقى كما كان متوقعا وابلا من الغضب من اليمين، بما في ذلك فرصة اخرى لمناكدة رئيس الوزراء وباقي ممثلي اليمين في الائتلاف. بمعنى انه على فرض أن نفتالي بينيت لا يزال يتذكر بانه يوجد امر كهذا، الفلسطينيون في الضفة الغربية. فحسب الخطاب في الامم المتحدة هذا ليس امرا مسلما به.

غير أنه من جانب اليسار ايضا مرغوب فيه النظر الى تقاليد اللقاء مع ابو مازن من زاوية نظر اخرى. مثلا، وزير الدفاع كان الممثل الاول للحكومة الذي أمّ مكتب رئيس السلطة. لنفترض أنه من المهم لبيني غانتس ان يحافظ على التنسيق الامني وان يدير علاقات اكثر صحة قدر الامكان بين المحتل والخاضع للاحتلال مما اعتاد عليه ابو مازن تحت حكومات نتنياهو. ولكن حسب ما نشر في "استديو الجمعة"، نقل غانتس ايضا رسالة تأييد شخصية لحل الدولتين بل واعطى تطلعاته عنوانا كبيرا "يريد أن يكون رابين الجديد". حسنا، وما الذي يفترض بابو مازن ان يفعله بهذا؟ ان يغني له "اسرائيل تنتظر رابين الجديد"؟ توجد ايضا نقطة اكثر مبدئية: حتى لو كان غانتس وميرتس يستخدمان مكانة اللقاء مع ابو مازن كي يشيرا الى أن الجناح المعتدل في الحكومة يتنفس فان هذا ليس مجرد فرصة صورة تحت غطاء السياسة بل واعطاء ائتمان لنظام اشكالي جدا. نظام مشكوك أيضا ان يكون ممكنا التوصل معه الى أي تسوية، وبالتأكيد في الصيغة الكلاسيكية لحل الدولتين.

بداية. ابو مازن لم يعد منذ زمن بعيد الزعيم المنتخب للجمهور الفلسطيني ولا حتى الذي يوجد في مناطق السلطة: فقد مرت 16 سنة منذ الانتخابات الاخيرة للرئاسة واكثر من 10 سنوات منذ ان انتهى مفعول الولاية القانونية لابو مازن. والانتخابات التي كان يفترض أن تجرى في 2021 الغيت، ولا خوف من أن تفتح صناديق الاقتراع قريبا.

اضافة الى ذلك، لم تمر الا اربعة اشهر منذ القتل الصادم لنزار بنات، الناقد البارز للسلطة الفلسطينية. قبل شهر من موته اطلقت النار على بيته من رجال يركبون دراجة نارية. وفي شهر حزيران اعتقلت اجهزة الامن بنات، واعلن عن وفاته بعد ساعة. ادعت السلطة بداية بان الوفاة

كانت "في ظروف طبيعية" وبعد ذك تبين ان بالفعل، الجسد ينهار بشكل "طبيعي" عندما يضربونك بوحشية.

هذا الحدث الذي شبه بتصفية النشيط والصحافي السعودي جمال خاشقجي شهد مرة اخرى على انعدام القيود لدى حكم ابو مازن، ولكنه شهد ايضا على الخوف العميق والمشل مما سيأتي. لقد شهد العالم هزات هائلة تثير الكثير جدا من المصاعب على المفاهيم الدارجة: ما هما في واقع الامر "الدولتان"، وما هو المضمون العملي للتسوية في عهد يتحدى معنى مفهوم "الدولة"؟ هل هذا الحل لا يزال ذا صلة في فترة تسعى السياسة فيها لان تعيد تعريف علاقتها مع الجمهور؟ هل ابو مازن، الرجل ابن 85 مع قليل جدا من الصبر تجاه حقوق الانسان قادر على أن يدخل الشعب الفلسطيني في بوابات واقع يفحص مفاهيم اساسية ويخترع مفاهيم جديدة؟ اذا كان الهدف اكثر بقليل من اسباب الخصام على التويتر، فعلى هذه الاسئلة ان تقلق ايضا اليسار الاسرائيلي. هل يحتمل ان يكون هذا اكثر نجاعة بقليل من التبليغ عن "لقاء بروح طيبة"، برفقة صورة لالبوم لا يهتم به احد.

هآرتس – مقال – 2021/10/4

الشباك حاضر أصلا

بقلم: جاكي خوري

(المضمون: يبدو أن القرار بأن يكون الشباك مشارك في معالجة قضية السلاح غير القانوني متفق عليه من قبل معظم الاسرائيليين الذين يريدون أن يروا اقلية عربية مقيدة وطنيا ومدنيا. ومن ناحية المواطنين العرب فان الشباك حاضر اصلا في كل مكان – المصدر).

قرار الطاقم الوزاري لمكافحة العنف في المجتمع العربي اشراك الشباك في معالجة الجريمة يثبت الفهم المعروف الذي يقول إن دولة اسرائيل اعتبرت دائما العرب مشكلة امنية يجب علاجها، وليس مواطنين يناضلون من اجل حقوقهم الاساسية، ومنها الامن الشخصي.

في كل دولة سليمة فان اقتراح اشراك جسم استخباري في مسائل هي في اساس الحقوق المدنية، كان سيتم رفضه نهائيا، سعيا للدفاع عن الحقوق المدنية، لا سيما حقوق الاقليات الموجودة فيها. في اسرائيل، في المقابل، يبدو أن هذا القرار متفق عليه من قبل معظم الاسرائيليين الذين يريدون رؤية اقلية عربية مقيدة وطنيا ومدنيا. احداث شهر أيار الماضي والاحتجاج اثناء عملية حارس الاسوار الى جانب اطلاق النار والجريمة التي بدأت تنتشر الى البلدات اليهودية، يمكن أن تشكل مبررا كي يدعم معظم الاسرائيليين هذه الخطوة.

الجمهور اليهودي يمكنه الادعاء أن المواطنين العرب هم الذين جلبوا على انفسهم هذه الخطوة، الجريمة والعنف تجاوزا كل الحدود. ميزان الردع تآكل والشرطة التي اهملت طوال سنوات الجمهور العربي لا يمكنها أن توفر اجابات سريعة. لأن برامج بعيدة المدى وعمليات متعددة المراحل لا يمكنها أن تقدم اجابة فورية فلا يوجد من هو افضل من جهاز استخبارات مثل الشباك، الذي من شأنه أن يوفر نتائج سريعة حتى بثمن المس بحقوق مدنية اساسية. ربما اذا عرض الشباك حقا نتائج فان المواطنين العرب سيصفقون له.

لدى الجمهور العربي الرد على هذا القرار ينقسم الى مستويين. على المستوى التمثيلي يتوقع معارضة مطلقة، الامر الذي تمثل في موقف لجنة المتابعة للجمهور العربي ورؤساء السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني. هؤلاء اعتبروا القرار خطوة سيتم تسويقها كعملية استهدفت مكافحة الجريمة، لكن عمليا هي ستركز على "تدجين" المواطنين العرب وستمس بحقوقهم الاساسية وستعيد اسرائيل الى فترة الحكم العسكري. مكافحة الجريمة يمكن أن تتحول الى وسيلة بواسطتها يتم احباط كل انتظام يمكنه أن يشكل اساس لنضال مدني ووطني. في لجنة المتابعة وفي منظمات المجتمع المدني اشاروا الى أن الجريمة في المجتمع العربي قفزت في العقدين الاخيرين منذ اضطرابات تشرين الاول 2000 كدليل على ذلك.

على مستوى الجمهور، في البلدات العربية لا يتوقعون احتجاج ضد القرار، ليس بسبب تأييده، بل بسبب الرؤية المغروسة في لاوعي كل مواطن عربي، التي بحسبها الشباك حاضر اصلا في المجتمع العربي، وكل مواطن عربي هو هدف للتعقب ويوجد تحت عيون الدولة المفتوحة. هذه الرؤية، سواء كانت صحيحة أم لا، تثبت أن كل عمل أو كل قرار له طابع امني يعزز عدم الثقة السائد في الجمهور العربي بكل ما هو مرتبط بالمؤسسة الامنية الاسرائيلية. تغيير هذه الرؤية يوجد الآن في أيدي الحكومة ومن يترأسها، والذي يمكنه أن يحدد هل القرار الذي اتخذه سيساعد المواطنين العرب وسيحسن امنهم، أو سيستخدم كوسيلة للاستمرار في اضطهادهم.

عصر جديد

بقلم: الحاخام بنحاس غولدشمت

(المضمون: بعد سنوات سيطر فيها اليمين في الكثير من الدول الهامة في العالم، يعود اليسار الى مواقع اساسية. على اسرائيل ان تتخذ سياسة تعزز مكانتها في العالم بإثر التغيرات السياسة فيه– المصدر).

الانتخابات في المانيا انتهت بالتعادل بين الحزبن الكبيرين وهو وضع يعطي امكانيات مختلفة لاقامة ائتلاف مستقبلي للحكم الالماني. الواضح هو أن فترة انجيلا ميركيل، التي قادت المانيا بيد من حديد وعمليا اوروبا كلها، وصلت الى نهايتها، والزعماء الجدد للاحزاب في المانيا من كل الاطراف هم اكثر شبابا.

ما هي تداعيات الوضع الحالي على اليهود في المانيا وفي اوروبا وعلى العلاقات مع دولة اليهود؟ المانيا بعد الكارثة فهمت مسؤوليتها التاريخية عن الكارثة، عن اليهود وعن دولة اليهود. اليوم، 80 سنة من الكارثة، حين لم يعد قد تبقى تقريبا احد من الناجين على قيد الحياة، ومع الفرق مجرمو الحرب ايضا، فان معظم مواطني المانيا ومعظم السياسيين يرون الكارثة كجزء من التاريخ البعيد الذي دحر منذ الان الى هوامش الذاكرة الجماعية، الى جانب الحرب الباردة، والوحدة بين الشرق والغرب. تواجه المانيا اليوم التحديات الجديدة بما فيها مسألة اللاجئين وجائحة الكورونا. مشاعر المسؤولية الوطنية لدى المانيا، والتي هي جزء من سياسة ميركيل في الـ 16 سنة الاخيرة آخذة في الاختفاء من الميدان وكنتيجة لذلك، لن نتمكن في المستقبل من الامل في دعم تلقائي في موضوع ضمان المستقبل اليهودي في المانيا وكذا ايضا دعمها لامن دولة اسرائيل مثلما في الماضي.

ان صعود اليسار في المانيا يتحدى منذ زمن العلاقات مع اسرائيل. في الماضي، التقى مندوبو اليسار الاسرائيلي، اي حزب العمل على نحو دائم نظرائهم في اليسار الاوروبي وحافظوا على منظومة علاقات حميمة وقريبة. غير أن اختفاء اليسار الاسرائيلي، ولا سيما زعماء معروفين مثل شمعون بيرس، ابقى اليسار في العالم عرضة لتأثير مناهض لاسرائيل حاد ولاغتراب تجاه اسرائيل.

ان الحكم الطويل لرئيس الوزراء السابق بنيامين نتنياهو، الذي تجاهل تماما اوروبا الغربية في افضل الاحوال وتعانق مع اليمين فقط في اسوأها، واحيانا اليمين المتطرف ولا سيما في شرق ووسط اوروبا ادى بالسياسيين في اسرائيل الا يقيموا شبكة علاقات سليمة مع نظرائهم في اوروبا وهكذا وضعوا اسرائيل في وضع غير بسيط في معظم عواصم اوروبا. حتى اليوم

يخاف القسم الاكبر من الاحزاب في اسرائيل أن تتمثل مع اليسار من ناحية انتخابية لان اليسار في السياسة الاسرائيلية، ليس مثلما في البلدان الغربية يتماثل مع الرغبة في حل وسط اقليمي مع الفلسطينيين. وعليه، فحتى حزب يوجد مستقبل، الذي يمكنه أن يؤدي دور "اليسار" بشكل جيد يخاف من أن يراه الناخب الاسرائيلي كحزب يساري. الخوف من ان يدعوه نتنياهو بـ "اليسار" لا يزال قائما في السياسة الاسرائيلية.

ان البديل العملي لاصلاح العلاقات مع احزاب اليسار في اوروبا يمكن ان يكون مؤسسة الرئاسة التي تعززت جدا مع تعيين مايك هرتسوغ، شقيق الرئيس اسحق هرتسوغ، سفيرا في الولايات المتحدة. في الولايات المتحدة ايضا تصارع اسرائيل الخط المناهض لاسرائيل في داخل الحزب الديمقراطي الذي تعزز هو ايضا في اعقاب تأييد نتنياهو للجمهوريين.

بعد سنوات سيطر فيها اليمين في الكثير من الدول الهامة في العالم، يعود اليسار الى مواقع اساسية. حان الوقت لان تبلور وزارة الخارجية تحت يئير لبيد، الى جانب مؤسسة الرئاسة سياسة بناء علاقات طيبة مع الديمقراطيين في الولايات المتحدة وكذا مع الاشتراكية الديمقراطية في اوروبا من اجل تعزيز مكانة اسرائيل واليهود في العالم.

هآرتس – مقال – 2021/10/4

عبدالله اشترى بيوتا بعشرات ملايين الدولارات
حازها في ملاجيء الضريبة

بقلم: فيل فزجيبون واوري بلاو

(المضمون: وثائق وصلت الى جمعية الباحثين الدولية "آي.سي.آي.جي" كشفت أنه في الوقت الذي يرزح فيه الاردن تحت وطأة ازمة اقتصادية شديدة قام الملك عبد الله بشراء 14 عقار فاخر سرا في الولايات المتحدة وبريطانيا. وهناك اكثر من 30 شركة في ملاجيء الضريبة هي بملكيته أو بملكية عائلته. ومن اجل عدم الكشف عن هويته كان لقبه في رسائل البريد الالكتروني "المستفيد النهائي" أو "أنتم تعرفون من" – المصدر).

عندما خرج الجمهور في الاردن الى الشوارع في ذروة ازمة الكورونا وطالب بمحاربة الفقر والفساد، قام رجال الشرطة بتفريقهم ونفذوا اعتقالات. هذا في الحقيقة لم يسكت الاحتجاج، لكنه دفع السلطات للعمل.

على سبيل المثال، في شهر حزيران 2020 تقررت زيادة تطبيق القانون على المتهربين من الضرائب في الاردن مع التأكيد على تهريب رؤوس الاموال الى ملاجيء الضريبة اجنبية، التي حسب مصادر في عمان، أدت الى تهرب من الضريبة بمبلغ 800 مليون دولار في السنة. الشرطة اقتحمت 650 مصلحة تجارية، منها مستشفى وشركة عقارات عائلية مرتبطة بعضو في البرلمان. رئيس الحكومة في حينه، عمر الرزاز، قال إن هذه العملية ضرورية لمواجهة الاضرار الاقتصادية للوباء. "الاردن سيلاحق أي دينار قام باخفائه المواطنين في ملاجيء الضريبة"، اوضح واضاف "لا يوجد أي عقار في أي ملجأ ضريبة في الخارج محصن من التفتيش".

لا أحد، باستثناء املاك حاكم الدولة، الملك عبد الله.

الكشف عن شركات الملك عبد الله في ملاجيء الضريبة تم الكشف عنها في اطار التسريبات الضخمة لـ "وثائق بندورا"، التي تشمل اكثر من 12 مليون وثيقة من 14 شركة قدمت خدمات لصناديق وشركات توجد في ملاجيء الضريبة. الوثائق وصلت الى منظمة التحقيق الدولية "آي.سي.آي.جي"، التي اطلع عليها حوالي 600 صحافي محقق من 117 دولة ومن عشرات وسائل الاعلام، منها "واشنطن بوست" و"الغارديان" و"لاموند" و"بي.بي.سي" وغيرها. موقع "شومريم"، بواسطة الصحافيين اوري بلاو ودانييل دولب، كان الشريك الاسرائيلي في هذا المشروع.

"انتم تعرفون من"

من تحليل وثائق "بندورا" يتبين أن ملك الاردن والمقربين منه يمتلكون ما لا يقل عن 36 شركة مختلفة تم تسجيلها في ملاجيء الضريبة. عن طريق هذه الشركات اشترى الملك بين الاعوام 2003 – 2014، 14 منزل فاخر في بريطانيا وأمريكا. المبلغ الاجمالي الذي تم دفعه ثمنا لهذه العقارات بلغ 106 ملايين دولار. من بين هذه العقارات بيت في البلدة الفاخرة البريطانية اسكوت؛ شقق في وسط لندن بملايين الدولارات؛ اربع شقق في حي فاخر في واشنطن العاصمة. الملك اشترى ايضا ثلاثة بيوت على الشاطيء في بوينت دوم، جيب فاخر في ماليبو القريبة من لوس انجلوس. أحد البيوت هو فيلا فيها سبع غرف نوم وتقع على جرف يطل على المحيط. هذه الفيلا اشتريت في 2014 عن طريق شركة للملك، هي شركة "نافسكو القابضة"، بمبلغ 33.5 مليون دولار. البيوت الاخيرة اشتريت بمبلغ 12 مليون دولار و23 مليون دولار على التوالي.

فحص لسجلات الاملاك في كاليفورنيا اظهر أن بيتين من البيوت الثلاثة في ماليبو يمكن أن يتم اجراء ترميم كبير لهما، أحدهما معد للهدم وسيبنى مكانه بيت بضعف المساحة تقريبا؛ في حدود البيت الثاني القريب من الشاطيء ايضا، يخطط، ضمن امور اخرى، لبناء بركة سباحة جديدة. عند زيارة المكان كانت البيوت فارغة. "يبنون كراج خاص للمالك"، صرخ احد العمال من وراء السور.

من الوثائق التي تم تسريبها يتبين أن مستشاري الملك، ابن 59 سنة والذي يمنح جائزة شفافية سنوية على اسمه، لم يوفروا أي جهد في استخدام وسائل لاخفاء ملكية هذه العقارات. مدققو الحسابات والمحامون الذين عملوا في هذا الشأن حرصوا على أن لا يتم ذكر اسمه، سواء في التسجيلات العلنية للعقارات أو في التسجيلات السرية. حتى في رسائل البريد الالكتروني التي تناول الموضوع حرصوا على عدم ذكر الاسم الصريح. مثلا، في رسائل في البريد الالكتروني اطلق محامو "الكوغال" في بنما، الذي اعتبر الجهة الرائدة لتقديم الخدمات البنكية الخارجية لارباب المال، اطلقوا على الملك اسم "المستفيد النهائي"، وهو مصطلح يستخدم على الاغلب لوصف صاحب السيطرة في الشركة.

مستشار مالي بريطاني للملك اسمه اندرو افانس، فضل في هذه الرسائل لقب آخر وهو "أنتم تعرفون من". في رسالة اخرى بين الطرفين عبر فانس عن مخاوفه من نقل صورة جواز سفر الملك، التي كانت مطلوبة لعدد من التسجيلات. في نهاية المطاف تم نقل الصورة، لكن بعد أن طلب فانس من الشركة تقييد الوصول اليها واعطاءها كلمة مرور سرية. افانس قال ردا على ذلك بأنه تقاعد ورفض الاجابة.

عدد من شركات الملك سميت بأسماء اصحاب جمعيات جغرافية أو دينية، مثل قباء وهو المسجد الاقدم في العالم، والزائر وهي كلمة مرادفة للحج. هذه الاخيرة اشترت في 2012

بيت مكون من عدة شقق بمبلغ 6.5 ملايين دولار في الحي الفاخر جورج تاون في واشنطن العاصمة.

وضع سياسي حساس

الاردن هو أحد الدول الفقيرة في الشرق الاوسط. وهو يعتمد كليا على المساعدات الخارجية من اجل دعم شعبه ودعم ملايين اللاجئين الذين يعيشون على اراضيه. في العام 2020 بلغت المساعدات الامريكية للاردن الى اكثر من مليار ونصف دولار، مساعدات مالية وعسكرية، والاتحاد الاوروبي صادق له على مساعدات طوارىء لمكافحة الكورونا بمبلغ 218 مليون دولار.

ازمة الكورونا في الحقيقة أدت الى تدهور الوضع الاقتصادي، لكن الازمات غير جديدة على الشعب الاردني. ففي العام 2018 واجه الملك عبد الله مظاهرات ضد ضرائب جديدة فرضت على الاشخاص الذين متوسط راتبهم هو 7620 دولار في السنة. جزء من الغضب على السلطات نبع من الربط من قبل الشعب الاردني بين الفساد العام والوضع الاقتصادي.

في شهر حزيران 2018 عين الملك عبد الله عمر الرزاز في منصب رئيس الحكومة، وقال في مؤتمر صحفي بأنه يعرف ألم أبناء شعبه وأن "مؤسسات الدولة يجب عليها تبني اسلوب عمل يستند الى الشفافية والمسؤولية". الازمة، كما قلنا، لم يتم حلها، بل حتى اشتدت بسبب الكورونا، وفي نهاية السنة الماضي استقال عمر الرزاز وتم تعيين رئيس حكومة آخر. في شهر نيسان تم طرح الموضوع مرة اخرى على الاجندة مع الازمة في العائلة المالكة واعتقال الامير حمزة، الذي قال في تسجيل تم تسريبه بأن "نظام الحكم قرر أن المصالح الشخصية والاقتصادية وفساده هي اهم من حياة وكرامة ومستقبل العشرة ملايين انسان الذين يعيشون هنا".

خبراء في سياسة المنطقة قالوا إن السرية حول تنفيذ عمليات الشراء ليست بالصدفة. فحسب تقديرهم، الكشف عن هذه الصفقات كان سيضر عدد من الجهات في الاردن، على رأسها زعماء العائلات البدوية التي هي اساس قوة العائلة المالكة. في هذا السياق اشاروا الى أن معظم الصفقات العقارية في امريكا وفي بريطانيا (6 منها بمبلغ 5 ملايين دولار وأكثر لكل عقار) عقدت في العام 2011 الذي اندلع فيه "الربيع العربي" الذي أدى الى سقوط انظمة في المنطقة ووضع التهديد الاخطر على المملكة الاردنية منذ اقامتها.

ما الذي كان سيحدث، تساءل الخبراء، لو أنه في 2012 في الوقت الذي تظاهر فيه آلاف الاشخاص في الاردن ضد الغاء الدعم للوقود. نشر تقرير عن العقار الفاخر الذي اشتراه الملك بالتحديد في واشنطن؟. "الاردن لا توجد فيه الموارد الاقتصادية التي توجد لممالك مثل السعودية التي تسمح للملك بالتفاخر بالثراء"، قالت د. انال شلين، الخبيرة في شؤون الشرق

الاوسط وزميلة بحث في معهد كوينسي في واشنطن. "لو كان ملك الاردن قد عرض ثروته علنا لما كان هذا فقط سيغضب الشعب الاردني، بل سيغضب ايضا الدول المانحة الغربية التي ساعدته اقتصاديا".

البروفيسور يوآف الون، من قسم تاريخ الشرق الاوسط في جامعة تل ابيب اضاف أن توقيت النشر "غير جيد، لا سيما بسبب الوضع الاقتصادي الصعب للدولة. سيكون من الاصعب على الملك اقناع زعماء ورؤساء مؤسسات مالية بحاجة الاردن للدعم"، قال.

رد محامو الملك في بريطانيا

في مكتب المحاماة "دي.ال.ايه.فايبر" الذي يمثل الملك في بريطانيا، قالوا ردا على المقالة بأنه يوجد وكان للملك عدة اسباب امنية وخاصة وقانونية، التي بسببها اختار امتلاك عقارات بواسطة شركات في ملاجيء الضريبة. حسب قولهم هو غير متورط في تهرب من الضريبة أو في أي امر غير قانوني. المحامون رفضوا تفصيل هذه الاسباب وقالوا إن الملك لم يقم في أي يوم باساءة استخدام المال العام أو المساعدات الخارجية.وأن مصدر ثروته هو من امواله الخاصة. وحسب قولهم، معظم الشركات التي تم ذكرها لم تعد قائمة أو أنها غير مرتبطة بالملك عبد الله، وأن جزء من العقارات التي ذكرت في التحقيق ليس بملكيته. واضافوا أنه بسبب أن القانون في الاردن يعفي الملك من دفع الضرائب فان امتلاك العقارات بواسطة شركات في ملاجيء الضريبة هو عملية شرعية.

هآرتس – مقال – 2021/10/4

تشكيلة بعثة حماس تشير الى تقدم
في موضوع الاسرى والمفقودين

بقلم: تسفي برئيل

(المضمون: السؤال الذي سيطرح في القاهرة سيكون حول المقابل الذي ستحصل عليه حماس مقابل تنازلها عن شرط الفصل بين تبادل الاسرى والمفقودين واعادة اعمار القطاع – المصدر).

هل ستنتهي الآن قضية الاسرى وجثث المفقودين الاسرائيليين؟ اذا حكمنا على الامور حسب تشكيلة بعثة حماس التي وصلت أمس الى مصر، فيمكن التوقع على الاقل تقدم حقيقي. على رأس البعثة اسماعيل هنية، رئيس المكتب السياسي الذي جاء من قطر، ويحيى السنوار، رئيس حماس في قطاع غزة، وصالح العاروري، نائب هنية، وخالد مشعل، المسؤول عن حماس الخارج، وشخصيات رفيعة من غزة ومن الخارج. هذه هي البعثة الاكبر والارفع مستوى التي جاءت بدعوة من رئيس المخابرات المصري، الجنرال عباس كامل، ويبدو أن هذه الخطوة غير منفصلة عن زيارة نفتالي بينيت والتقائه مع الرئيس عبد الفتاح السيسي في الشهر الماضي.

حسب مصادر فلسطينية، قادة حماس تمت حتلنتهم قبل ثلاثة اسابيع بمضمون المحادثات بين السيسي وبينيت، وفي مشاورات لقيادة حماس تقرر أنه "يوجد ما يمكن التحدث عنه"، حسب المصادر. العقبة الاساسية حتى الآن هي مطالبة حماس الفصل بين قضية الاسرى وبين اعادة اعمار غزة، وهو الموقف الذي رفضه وزير الدفاع بني غانتس وبينيت ايضا. المعادلة الاسرائيلية هي أنه لن يتم تحويل الاموال والبضائع التي استهدفت اعادة اعمار غزة قبل اعادة الاسرى وجثث الجنود. لغم آخر ما زال مدفون في قائمة الاسرى الذين تطالب حماس باطلاق سراحهم، لكن حسب مصادر اسرائيلية هذه القائمة "تقريبا" متفق عليها، ومفهوم "تقريبا" هو مفهوم قابل للانفجار بشكل خاص.

السيسي قبل شرح اسرائيل وهو يعرف أن عليه ايجاد صيغة تكون مقبولة على الطرفين وأنه لا توجد أي طريقة اخرى لتجاوز طلب اسرائيل. والمسألة التي ستكون محل للنقاش في الايام القريبة هي الحجم المقابل الذي ستحصل عليه حماس مقابل التنازل عن شرط الفصل بين تبادل الاسرى واعادة اعمار القطاع. مصادر اسرائيلية قالت للصحيفة إن بينيت وغانتس على استعداد "لابداء سخاء كبير، يشمل ليس فقط السماح بادخال مواد البناء الى القطاع باشراف جهة دولية متفق عليها، بل حتى تجنيد دول مانحة، عربية وغربية، لتمويل اعمال اعادة الاعمار التي ستحتاج الى مليارات الدولارات".

بينيت اوضح في السابق أن اعادة اعمار غزة هي "مصلحة اسرائيلية كبيرة"، ووزير الخارجية يئير لبيد عرض خطة من مرحلتين لاعادة اعمار القطاع. مساعدات انسانية، ضمن ذلك اعادة ترميم شبكة الكهرباء وشبكة المياه، وبعد فترة معينة اقامة جزيرة صناعية وميناء بحري. كل ذلك من خلال استراتيجية "اقتصاد مقابل الامن"، التي يطمح بينيت لتطبيقها في غزة وفي الضفة، كبديل لحل سياسي، الذي في هذا الوقت، مثلما قال لبيد "لا توجد له أي فرصة سياسية". السؤال هو هل حماس التي تطالب بضمانات كبيرة لتطبيق خطة اعادة الاعمار، ستوافق على التراجع في هذه المرة عن الشروط التي وضعتها.

عن الصعوبة الايديولوجية في تعريف حماس كحركة مقاومة والملتزمة بمحاربة اسرائيل بكل الوسائل، حماس سبق وتغلبت على ذلك عندما وافقت على اجراء مفاوضات معها حول وقف اطلاق النار بعيد المدى. اضافة الى ذلك، حتى قبل قضية الاسرى والمفقودين وعملية حارس الاسوار، وضعت حماس اعادة اعمار غزة كشرط للهدوء رغم ادراكها بأن اعادة الاعمار تعني اعتماد اكبر على اسرائيل، التي تعمل بتنسيق كامل مع مصر.

حماس كمنظمة وكحكومة يجب عليها الآن أن تواجه ايضا مسائل تنبع من مكانتها في الساحة العربية وخارجها، تطور العلاقات بين مصر وتركيا، وبين تركيا واتحاد الامارات، يلزمها بفحص التداعيات عليها. مثلا، تركيا تقلص نشاط الاخوان المسلمين وتطالب اتحاد الامارات بالعمل ضد نشاطات محمد دحلان على اراضيها، ومصر اعلنت بأنها لن تسمح لدحلان بنقل مركز نشاطه من أبو ظبي الى القاهرة.

دحلان، المطلوب في تركيا بسبب الاشتباه بالتورط في محاولة الانقلاب الفاشلة ضد رجب طيب اردوغان في 2016، هو مقرب من حماس. قبل حوالي ثلاث سنوات تم الحديث عن أنه سيترأس ادارة مدنية في غزة ويتوسط بين حماس ودول ومنظمات في العالم. في هذه الاثناء وقع نزاع كبير بينه وبين قيادة حماس. من ناحية حماس فان خطوات دبلوماسية بين دول عربية أو امام تركيا تثير الشك من أنه في مرحلة معينة يمكن أن تمس ايضا بقدرة عمل حماس في هذه الدول، أو في طرد واعتقال اعضائها فيها، مثلما حدث في السعودية.

قبل بضعة ايام من سفر بعثة حماس الى مصر تلقت حماس والجهاد الاسلامي صفعة، بالتحديد من ايران. قائد مؤسسة "خاتم الانبياء"، الجنرال غولام علي رشيد، كشف أنه قبل ثلاثة اشهر من اغتيال قاسم سليمان، قائد قوة القدس الذي قتل في كانون الثاني 2020 في هجوم امريكي، قال سليماني بأنه اقام ستة جيوش خارج ايران هدفها الدفاع عن طهران وهي حزب الله وحماس والجهاد الاسلامي والمليشيات الشيعية في العراق والحوثيون والجيش السوري.

في حماس وفي الجهاد الاسلامي شعروا بالاهانة والاستياء، وتفاجأوا وغضبوا لأنه تم عرضهم كمرتزقة لايران. "التحالف مع ايران استهدف الوقوف امام اسرائيل والاحتلال وهو غير مرتبط بأي هدف آخر"، اعلنت قيادة الجهاد في غزة. وبيان مشابه نشر في تويتر لموسى أبو مرزوق. رد علني مباشر وفظ كهذا من جانب التنظيمات الفلسطينية ضد ايران هو الاول من نوعه، لكن لم يكن بالامكان تجنبه في الوقت الذي فيه قيادة حماس تستعد للقاء مع السيسي، وهذه المنظمة تناضل من اجل شرعيتها الوطنية ومكانتها كممثلة اصيلة للنضال الفلسطيني. يجب علينا الآن الانتظار ورؤية كيف ستؤثر هذه الاعتبارات على الحوار في القاهرة.

*** انتهت النشرة ***